ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فلم يعطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما جاز
في المضمر حتى يؤكد به او لائم يعطف عليه كما على المرفوع
المتصل وفي استغناء المرفوع له مندوحة والمكنى بالمنفصل
لان الفصل لا أثر له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل
للاختصار فخيف لا يكون التأكيد بالمنفصل العدم
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وحتى
بالاول واشتراكهما العدم مغنية بدليل قولهم بينك وبين زيد
اذ بين لا يقتضي الا الا المتعدد وقيل بحرة بالثاني
كما في المرفوع المؤيد في كفى بالله وبهذا الذي ذكرناه
يعلم ترجيح اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز تركه اضطرارا واجازه

واجاز الكوفيون تركه الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع
المتصل في نحو جاء هو هم والابدال نحو اعجبني
جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تأكيد المجرور في نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد
بالمنفصل في اثنا الامر اعادة الجار قلنا التأكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اكمال المتبوع او
بعضه او متعلقه والغلط نادر فقليل فيهما ليسا
باجنبيين من المتبوعين او لا منفصلين عنه العدم
تخلل فاصل بينهما او بين متبوعهما فلا حاجة في
ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة
بخلاف العطف فان المعطوف بغير المعطوف عليه
فتحتاج بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة

Copyright © King Saud University